

تقييم أداء البنوك التجارية من حيث العائد والمخاطرة: حالة البنك الوطني الجزائري BNA دراسة قياسية للفترة 2005-2010

رشيدة بن أحمد دحو

[طالبة السنة الرابعة دكتوراه تخصص اقتصاد نقدي و مالي]

[ikram-daho@outlook.fr]

عبد الناصر بوتلجة

[بروفيسور، بجامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان]

[bouteldja_nacer@yahoo.fr]

ملخص

لقد كان لزاما على الجزائر الخوض في مجموعة من الإصلاحات التي مست النظام المصرفي بغية مواكبة ما أفرزته مظاهر العولمة وهذا نظرا للدور المنوط به في تمويل النشاطات الاقتصادية ودفع دواليب الاقتصاد. يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الورقة البحثية في التعرف على بعض مؤشرات أداء القطاع البنكي الجزائري. قصد معرفة أثر العائد والمخاطرة على أداء البنوك التجارية قمنا باستخدام تقنية الانحدار الخطي البسيط على مجموعة من البيانات والمتمثلة في الميزانيات السنوية للبنك الوطني الجزائري للفترة 2005 – 2010. تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية للعائد على الأصول و المخاطرة على أداء البنك الوطني الجزائري في حين أظهر مؤشر السيولة أثر سلبي بشكل دال على أداء هذا الأخير.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية ,العائد على الأصول ,السيولة , نموذج الانحدار البسيط , الأداء البنكي .

Abstract

In order to deal with what was dictated by globalization, some banking reforms were necessary to be undertaken by Algeria due to the major role that plays the banking system in pushing forward the economic development. The main purpose of this work is to investigate some Algerian banking performance indicators. In order to assess the impact of risk and return on the Algerian commercial banks' performance, a simple linear regression technique is run for Algeria national bank annual data covering 2005–2010. Our results show a significant positive effect of risk and return on asset on the performance of the previously mentioned bank. The liquidity index however, has a significant negative impact on the Algerian national bank performance.

Keywords: commercial banks, return on assets, liquidity , simple regression , bank performance.

Résumé

Etant donné le rôle clé que joue le système bancaire dans le financement de l'activité et le développement économique d'un pays et suite à l'émergence de la mondialisation, des mutations profondes dans le système bancaire algérien étaient nécessaires. Le but principal de ce travail est d'enquêter sur quelques indicateurs de la performance des banques algériennes. Pour mesurer l'impact du risque et rendement sur la performance de la banque nationale d'Algérie, une régression simple est appliquée sur des bilans annuels pour la période 2005-2010. Nos résultats montrent un impact positif et statiquement significatif du risque et du rendement sur les actifs et un impact négatif de l'indicateur de la liquidité sur la performance de la banque nationale d'Algérie.

Mots clés: banques commerciales, rendement des actifs, liquidité, régression simple, performance bancaire.

مقدمة

شهدت الأسواق المالية و المصرفية خلال الفترة الأخيرة تطورات و تغيرات كبيرة و متسارعة أثرت بدورها على ملامح النظام المصرفي العالمي و هذا من خلال المتغيرات المالية و المصرفية الراهنة كالعولمة المالية، اتفاقية بازل حيث أصبحت مشكلة تطوير و تحسين جودة الأداء من أهم القضايا التي تلقي المزيد من الاهتمام و الخصوصية في غالبية دول العالم .

تشكل البنوك التجارية الركيزة الأساسية للجهاز المصرفي و المحرك الأساسي لتمويل النشاطات الاقتصادية، حيث تعبر على أخذ المؤشرات المهمة للتحكم في السيولة النقدية للاقتصاديات و منه لا تبدو عملية توظيف الأموال عملية سهلة إطلاقاً لان هاته العملية تقوم على عدة معايير أهمها الربحية و السيولة و هي المعايير التي لا تقبل المساومة أو المفاضلة مما يضيفي على العمل البنكي خصوصيات أكثر هو عامل المنافسة البنكية، الذي أصبح يهدد البنوك التجارية و الحديث عن الممارسة البنكية في الدول المتخلفة متعددة الجوانب سواء الداخلية بالبنوك أو المحيط العالمي، هذا ما جعل الجزائر تقوم بمجهودات مضاعفة من الإصلاحات المصرفية لمواجهة المنافسة و ذلك بالمسار في السياسة و تحسين نوعية الخدمات مع تحديث الاستخدامات التكنولوجية.

و لهذا عمدت على تحسين مستوى أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية، خاصة و أنه في سنة 1990 كانت 65% من أصول هذه البنوك غير مدرة لعائد. و بناء على ذلك كان صدور قانون النقد و القرض 10/90 الصادر في 14 أبريل 1990، و الذي كان هدفه تهيئة البنوك التجارية للعمل وفق آليات اقتصاد السوق، ثم تلتها إصلاحات أخرى أهمها كانت سنة 1994، و طبعاً حتى تكون هذه الإصلاحات فعالة، كان من الضروري تحسين نوعية محافظ هذه البنوك حيث لا تمثل سوى 10% من المحافظ البنكية و من الموارد المودعة و من رقم الأعمال و من حصة السوق، و التي شرعت السلطات المختصة في تطهيرها من خلال برنامج التطهير المالي الذي كانت أولى خطواته سنة 1991، و آخرها في نهاية سنة 2001. بعدها ظهرت عدة مشاكل في القطاع البنكي أهمها قضية بنك الخليفة و هي من أهم الأزمات التي عرفتها المنظومة المصرفية في الجزائر، بالنظر لحجمها و تداعياتها، و على وقع الهزات التي عرفتها بعض البنوك الخاصة لجأت السلطات إلى القيام بإصلاحات أبرزها 11/03 الصادر في 26 أوت 2003 الذي أكد سلطة البنك المركزي النقدية و قوة تدخل الدولة في المنظومة المصرفية نظراً للضبابية و الغموض في العلاقة بين الهيئات المشرفة على القطاع المصرفي، لا سيما بين بنك الجزائر و لجنة النقد و القرض أو اللجنة المصرفية و البنوك الخاصة، حيث لم تلعب هذه الهيئات دورها في الرقابة و ضبط العمليات المصرفية و تنظيم السوق المالي.

و عليه فإن زيادة الربحية تشير إلى أن إدارة البنك تقوم بالاستثمار في أصول تولد أكبر قدر ممكن من العائد مع خفض التكلفة، ولكن هناك اختلاف بين تعظيم الربح و تعظيم الثروة، فلنكن يحصل البنك على عائد مرتفع فيجب عليه إما أن يتحمل المزيد من المخاطر أو يخفض من تكاليف التشغيل، بينما تعظيم الثروة يتطلب أن تقوم إدارة البنك بتقييم و إيجاد توازن مستمر ما بين فرصة الحصول على عوائد مرتفعة و المخاطر الناتجة عن ذلك (مثل احتمال عدم تحقيق هذه العوائد و إمكانية فشل البنك في هذا) و لوضع التوازن بين

المتغيرين لا بد من تحليل النتائج وتقييم مسار البنك للتوصل إلى أسس يمكن اتباعها وبعدها تطويرها للتقدم بالجهاز المصرفي و أدائه. فتقييم الأداء في مجال البنوك التجارية يهدف إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها، وتعتبر المقارنة الزمنية والنشاطية لأداء البنك التجاري من أهم أدوات تقييم الأداء.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على مؤشرات أداء القطاع البنكي المستعملة لمواكبة التقدم العالمي حيث أن دورها مهم في الاقتصاد والمساهمة في التنمية الاقتصادية و هذا ما أنجرت عنه بنوك قوية و أخرى ضعيفة الأداء و منه لا بد من توضيح كيفية معرفة مستوى البنوك و الطرق المتبعة لبلوغ أهدافها و ذلك بطريقة تحليلية و قياسية باستعمال نموذج الانحدار الخطي البسيط و طريقة المربعات الصغرى OLS على البنك الوطني الجزائري للفترة الممتدة 2005-2010 و ذلك لتقييم أدائها و التعرف على مستواها .

الإطار النظري

قبل التحدث على تقييم الأداء لا بد من التطرق لأهمية الأداء في حد ذاته فحسب Roberte Regis Moreroeau فالأداء يعبر على الكيفية المستخدمة لإنتاج موارد مادية و بشرية في سبيل تحقيق أهداف محددة و كان ل « pollitt » نظرة أن الأداء عبارة عن معايير للفعالية و الكفاءة الاقتصادية.

و منه يحتل تقييم الأداء مكانة متميزة في الوقت الحاضر لماله من أهمية كبيرة في تحديد كفاءة البنوك ومدى تحقيق أهدافها و منه اعتبر Horngren إن التقييم للأداء هو مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات محددة للوقوف على الانحرافات أما Edwin فيعبر عليه بعملية قياس النتائج المتحققة بالنتائج المستهدفة .

يوجه عدة طرق (أساليب) يمكن إتباعها، إحداهما أو أكثر للقيام بعملية تقييم الأداء ويمكن إيضاحها فيما يلي :

التقييم على أساس الأداء في الماضي

التقييم على أساس المقارنة مع الغير في المهام المماثلة

التقييم على أساس الأهداف و المخططات المرسومة

التقييم على أساس الأداء البديل

يمكن جمع المؤشرات باختلاف هدف استعمالها إلى مؤشرات العائد و المخاطرة والتي يمكنها تفسير تقييم الأداء للجهاز البنكي فيما يلي:

الجدول 1. مؤشرات الربحية للبنك التجاري

المؤشر	العلاقة	المدلول
العائد على حق الملكية (ROE)	$\frac{\text{الدخل صافي}}{\text{الملكية حقوق إجمالي}} =$	يوضح هذا المؤشر قيمة العائد التي يحصل عليها البنك من خلال استثماره لوحدة واحدة من حقوق الملكية.
العائد على الأصول (ROA)	$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}}$	يقيس صافي الدخل الناتج عن استثمار الأصول المملوكة.
الرافعة المالية (EM)	$\frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$	وفيه تتم عملية مقارنة الأصول بحقوق الملكية، كما يعتبر مقياس للربح والمخاطرة

تقيس هذه النسبة صافي الدخل المحقق من كل وحدة من إجمالي الإيرادات، كما تبين قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب.	صافي الدخل إجمالي الإيرادات	هامش الربح (P M)
تعبر عن نسبة إجمالي الإيرادات لوحد واحد من الأصول.	إجمالي الإيرادات إجمالي الأصول	منفعة الأصول (A U)

المصدر: عبد الغفار حنفي ، عبد السلام أبو قحف ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية ، المكتب العربي الحديث 1993

ترتبط مقاييس الخطر بمقاييس العائد ،وعليه تختلف ربحية البنك التجاري باختلاف مخاطر تشكيلة استثماراته ومخاطر عملياته ،ويمكن حصر تلك المخاطر في خمسة أنواع.

الجدول 2 . مقاييس المخاطرة

المقاييس	العلاقة	المدلول
مخاطر السيولة	- إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول. - الودائع الأساسية إلى إجمالي الأصول. - الخصوم المتقلبة إلى إجمالي الأصول. - الأوراق المالية قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول. - صافي القروض والإيجارات إلى إجمالي الأصول.	يشير المقياس إلى مقارنة أو نسبة السيولة النقدية المطلوبة لمقابلة المسحوبات من الودائع والزيادة في القروض عن الأوضاع الحالية أو المصادر المحتملة للنقدية، سواء من حيث بيع أو تصفية أصل يمتلكه البنك أو الحصول على أموال إضافية من الغير.
مخاطر معدل الفائدة	- الأصول الحساسة اتجاه الفائدة إلى إجمالي الأصول. - الخصوم الحساسة اتجاه الفائدة إلى إجمالي الأصول. - الأصول الحساسة اتجاه الفائدة -الخصوم الحساسة اتجاه الفائدة .	يبين مدى حساسية التدفقات النقدية التي تطرأ على مستوى معدلات الفائدة.
مخاطر الائتمان	- مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض والإيجارات. - القروض قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول. -صافي أعباء القروض إجمالي القروض والإيجارات. - احتياطي الخسائر إلى القروض غير المستحقة. - الأوراق المالية خلال السنة إلى إجمالي الأصول.	توضح المخاطر الناجمة عن فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل الدين أو هما معا، سواء بالنسبة للاستثمار في الأوراق المالية أو القروض وفقا للاتفاقات والعقود المبرمة.
مخاطر رأس المال	- إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول. - إجمالي رأس المال إلى الأصول الخطرة. - توزيعات الأرباح النقدية إلى صافي الدخل. - الأموال الخاصة (حقوق الملكية)إلى إجمالي الأصول الخطرة.	تشير إلى الدرجة التي يمكن بها انخفاض قيمة الأصول قبل أن يلحق الضرر بالمدائين والمودعين، أي درجة تغطية حقوق الملكية للأصول ذات المخاطر. تقسم مدى قدرة البنك على مواجهة مخاطر الاستثمار بكافة أنواعها وعلى مدى كفاية رأس المال المملوك (حقوق الملكية) لمقابلة خسائر الاستثمار دون المساس بالودائع.
مخاطر التشغيل	- إجمالي الأصول إلى عدد العمال. - مصروفات العمالة إلى عدد العمال.	تشير إلى كفاءة إدارة التكلفة عند أداء الأنشطة في البنك.

وجدت عدت دراسات تجريبية اهتمت بهذا الموضوع نذكر منها دراسة Andreas Sotarios et Stavros Zenios 1998 اثبت وجود علاقة بين الكفاءة التشغيلية و جودة الخدمات أما Bert Scholtenasa 2000 أكد وجود علاقة ايجابية بين

ربحية البنوك و رؤوس أموال البنك , أما بالنسبة Nicolas hope et James Laurenceson 2008 أضاف أن لابد من رفع كفاءة رؤوس الأموال لجلب الأرباح و في Elena Loukoianova 2008 قام باستعمال تحليل DEA اظهر من خلاله وجود تحسن في أداء البنوك اليابانية لكن الربحية تظل ضعيفة مقارنة بالبنوك للدول المتقدمة في Ngoc Anh-Vothi 2009 استعمال تقنية panel data على إحصائيات بنوك 3 دول (التشيك, مجر , بولونيا) أثبتت النتائج دخول الاستثمار الأجنبي و إلغاء القيود له آثار مختلفة على أداء البنوك الوطنية, في سنة 2011 Tobias Olweny اختبر 38 بنك كيني باستعمال panel و بين وجود تأثير للعوامل الداخلية على أداء البنوك عكس العوامل السوقية فلم يكن لها آثار, أما Sibel Yilmaz في سنة 2012 أخذ 40 بنك تركي و استعمال مؤشرات الأداء ROA , ROE حيث توصل أن يمكن تفسير متغير العائد على الأصول و العائد على حقوق المساهمين. بمتغير التنوع للبنوك و في سنة 2012 Bassem Salhi et Younes Boujelben توصلا بعد اختبارهم ل 10 بنوك تونسية أن الوساطة المصرفية تتبع مسار تقليدي في تونس رغم الجهود للإصلاحات و توسيع التحرير المالي و في سنة 2015 أكد Makram Mouailil et Anis Ochi3 إن حجم البنك و مؤشر الأداء له علاقة سلبية مع السيولة و أن متغيرات الاقتصاد الكلي لها علاقة جيدة مع الأداء إلا أن GDP توجد علاقة سلبية مع التضخم و هذا ما استنتجه على البنوك التونسية .

بالنسبة للدراسات في الجزائر فهي محدودة في هذا المجال نذكر منها دراسة أحلام بوعبدلي و خليل عبد الرزاق 2000 فكان تقييمهم لأداء البنوك الجزائرية من حيث العائد و المخاطرة و العينة كانت القرض الشعبي الجزائري و بينت المؤشرات ارتفاع المنافسة اجبر المصارف تحسين الأداء و ادخل محمد جموعي قريشي 2001 زيادة على تقييم الأداء استعمال نموذج CAMELS التي اظهر نتائج ايجابية للبنك الخاص عكس البنوك العمومية في العينة و أكمل الفكرة شوقي بورقية في 2001 باستعمال نفس النموذج و المؤشرات لتقييم الأداء زيادة إلى مقارنة بين البنوك الإسلامية و التجارية و أخيرا بوشعور راضية و بلمقدم محمد عملوا في 2010 على تقييم أداء البنوك الجزائرية العمومية باستخدام بطاقة القياس المتوازن للأداء و توصلوا أن المصارف الجزائرية لا تأخذها بعين الاعتبار.

منهجية البحث

أظهرت العديد من الدراسات النظرية و التجريبية اثر المخاطرة و العائد على أداء النظام المصرفي ,من بينها ما أكدت وجود علاقة ايجابية بين المخاطرة و الأداء البنكي وأخرى وضعت مبررات لوجود اثر سلبي للمخاطرة على أداء البنوك التجارية و منه اقترحنا الفرضيات التالية للإجابة على التفسيرات :

0H: وجود علاقة ايجابية و ذات دلالة إحصائية بين المخاطرة و أداء البنوك التجارية.

1H: وجود علاقة سلبية و ذات دلالة إحصائية بين المخاطرة و أداء البنوك التجارية.

في ظل هذه الدراسة استخدمنا قاعدة بيانات إحصائية و استندنا على ميزانيات, جداول حسابات و تقارير للبنك الوطني الجزائري BNA للفترة الممتدة 2005-2010. استعمالنا نموذج انحدار خطي بسيط بطريقة المربعات الصغرى OLS.

النموذج

لاختبار العلاقة بين المخاطرة و أداء البنك الجزائري BNA استعمالنا نموذج الانحدار الخطي البسيط انطلاقا من طريقة المربعات الصغرى OLS كما يلي :

$$PERFi, t = \alpha 0 + \beta RISK + \varepsilon i, t$$

تضم ما يلي :

$$ROAAi, t = \alpha 0 + \beta ETA + \varepsilon i, t$$

$$ROAAi, t = \alpha 0 + \beta LATDB + \varepsilon i$$

= مقياس أداء البنوك **PERF**

= مقياس المخاطرة (القروض) و مخاطرة السيولة . **RISK**

= الثابت **α**

= معامل التقدير **B**

= الأخطاء **ε_{i,t}**

capital risque	ETA مخاطرة رأسمال	Equity / tot assets
liquidité	LATDB السيولة	Liquid assets / tot dep & bor

علما أننا استعملنا البنك الوطني الجزائري BNA تأسس بالمرسوم الصادر في 13 / 06 / 1966 و يمكن حصر أهم وظائفه فيما يلي:

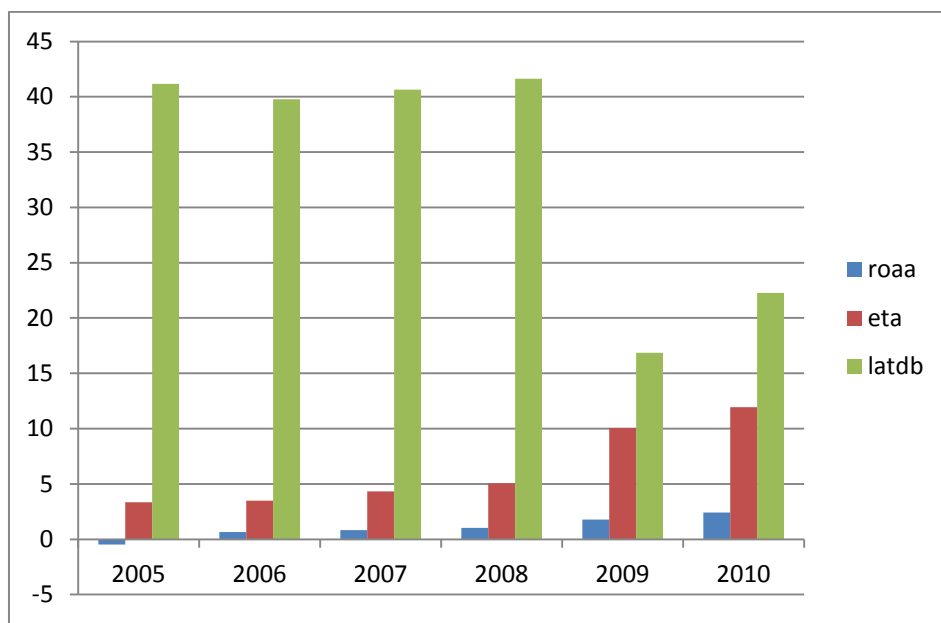
- تنفيذ خطة الدولة فيما يخص القرض القصير و المتوسط الأجل و ضمان القروض كنسيهيلات الصندوق و السحب على المكشوف و التسليف على البضائع و الاعتمادات المستندية .
- منح القروض الزراعية للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا، مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي حتى عام 1982، حيث أسس البنك الفلاحي للتنمية .
- يقوم بتمويل التجارة الخارجية بالإضافة آلي مساهمته في رأس مال عدد من البنوك التجارية .
- تفسير المتغيرات
- متغير الأداء: يمثل هذا المعامل المتغير التابع (المفسر) في نموذج الدراسة و يضم مجموعة من المؤشرات و أهمها هي **ROA** أو **ROAA** (العائد على الأصول، متوسط العائد الأصول)
- و استعملنا متوسط العائد على الأصول للتخفيف من التغيرات في الأصول خلال السنة و يمكن حسابه كما يلي:

العائد على الأصول = صافي الربح / مجموع الأصول (ROA)

- متغير المخاطرة : يمثل هذا المتغير احد أهم الدعائم في دراسة نموذجنا القياسي يمكن قياسها كما يلي :
- مؤشر المخاطرة **RISK** = مجموع القروض / مجموع الأصول
-
- متغير السيولة : هو ذو دلالة إحصائية مع ربحية البنوك و هو متغير يحدد مستوى صناديق رأسمال أيضا يثبت وجود الفائض في الأموال الصادر من التحرير المالي المؤدي لخطر عدم كفاية السيولة و يقاس كما يلي :

مؤشر السيولة LIQ = مجموع القروض / مجموع الودائع

الشكل 1. إحصائيات مؤشرات العائد و المخاطرة للبنك الوطني الجزائري BNA



المصدر: من إعداد الباحثين على أساس إحصائيات بنكية

النتائج

الجدول 1. تقدير معادلة الانحدار البسيط باستعمال طريقة المربعات الصغرى OLS

Method: least squares
Sample: 2005 2010
Included observations: 6

Dependent Variable	Variable	Coefficient	ROAA?
	C	-	t-Statistic
	ETA?	0.243127**	1.212759
	R-squared		4.198671
	F-statistic		0.815062
	Akaike infocriterion		17.62884**
	Schwarz criterion		1.621106
	Hannan-Quinn criter		1.551693
			1.343238

Source: Authors. * Significant at 1% level.** Significant at 5% level.*** Significant at 10% level.

ns: Not Significant

يبرز الجدول (1) نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS حيث يبدو أن إحصائية فيشر F تختلف إحصائيا عن الصفر عند مستوى 5% للنموذج المدروس هذا ما يعني أن النموذج مقبول إحصائيا . بلغت القدرة التفسيرية اعلي قيمة في الجدول (1) للمتغير ROAA حيث R-SQUARE يساوي 81 % فهذه النسبة من التغيرات في ربحية

المصارف معبر عنها ROAA تفسرها متغيرات مختارة و تبقى 19 % مفسرة بالأخطاء والعوامل الأخرى، حيث سجل ROAA قيمة صغيرة لمعياري AKAIKE info criterion و SCHWARZ criterion. نلاحظ أيضا من خلال نتائج الجدول أن هناك علاقة طردية و ذات دلالة إحصائية بين ROAA و (ETA) المخاطرة عند مستوى 5 % و بالتالي يمكن قبول الفرضية H0 المؤيدة لفكرة وجود علاقة إيجابية و ذات دلالة إحصائية بين العائد على الأصول و المخاطرة و ذلك في طريقة المربعات الصغرى OLS.

الجدول 2، تقدير معادلة الانحدار البسيط باستعمال طريقة المربعات الصغرى OLS

Dependent Variable		ROAA?	
Variable	Coefficient	t-Statistic	
C	3.402650**	3.477852	
LATDB?	-0.069951***	-2.518313	
R-squared		0.613224	
F-statistic		6.341902***	
Akaike infocriterion		2.358930	
Schwarz criterion		2.289917	
Hannan-Quinn criter		2.081062	

Method: least squares
Sample: 2005 2010
Included observations: 6

Source: Authors. * Significant at 1% level.** Significant at 5% level.*** Significant at 10% level.

ns: Not Significant

يبرز الجدول (2) نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS حيث يبدو أن إحصائية فيشر F تختلف إحصائيا عن الصفر عند مستوى 10% للنموذج المدروس هذا ما يعني أن النموذج مقبول إحصائيا . بلغت القدرة التفسيرية قيمة اصغر مقارنة في الجدول (1) حيث بلغ قيمة R-SQUARE للنموذج ROAA ما يساوي 61 % فهذه النسبة من التغيرات في ربحية المصارف معبر عنها بالعائد على الأصول تفسرها متغيرات مختارة و تبقى 39 % مفسرة بالأخطاء والعوامل الأخرى، حيث سجل ROAA قيمة متواضعة لمعياري AKAIKE info criterion و SCHWARZ criterion.

نلاحظ أيضا من خلال نتائج الجدول 2 أن هناك علاقة عكسية و ذات دلالة إحصائية بين ROAA و (LATDB) مخاطرة السيولة) عند مستوى 10 % و بالتالي يمكن قبول الفرضية H1 المؤيدة لفكرة وجود علاقة سلبية و ذات دلالة إحصائية بين العائد على الأصول و المخاطرة المخصصة للسيولة و ذلك في طريقة المربعات الصغرى OLS.

خاتمة

شهدت السنوات الماضية زيادة معتبرة في الدراسات المهمة بتحليل العلاقة التي تجمع الأداء البنكي و العائد و المخاطرة ، حيث بينت آراء مختلفة لكن قمنا بتطبيق ذلك على النظام البنكي الجزائري و خصوصا البنك الوطني الجزائري فمست الدراسة تأييد نتائج التجارب الأكثر شيوعا و منه شملت الورقة البحثية تحليل اثر تقييم أداء البنوك الجزائرية من حيث العائد و المخاطرة مع الاستعانة بمتغير العائد على الأصول و المخاطرة على البنك الوطني الجزائري BNA للفترة الممتدة 2005-2010.

أثبت مؤشر تقييم أداء البنوك و متغير المخاطرة أن القطاع البنكي الجزائري أثار سلبية بين مخاطرة السيولة و معدل العائد على الأصول و من جهة أخرى إثبات وجود اثر ايجابي بين العائد و مخاطرة خاصة جانب القروض حيث أن الجزائر عملت على تطبيق إصلاحات مالية و بنكية لتحسين مواجهة المخاطرة خاصة في جانب القروض المصرفية أما بالنسبة للسيولة فهي يعبر عنها بمنظورين أولا تعتبر احد الخدمات المقدمة من البنوك أما الجانب الثاني يعبر عن الخطر الناجم من عدم سداد القروض و منه عدم توفر السيولة في البنوك و هذا ما أظهرته النتائج المقدمة في الدراسة و منه لا بد من الاهتمام بكيفية التعامل مع السيولة في الجزائر .

bibliographiques:

- Abreu, M., Mendes, V.**, (2002), Commercial Bank Interest Margins and Profitability: evidence from E.U. Countries. Working Paper Series, Porto.
- Abreu, M., Mendes, V.**, (2002), Commercial Bank Interest Margins and Profitability: evidence from E.U. Countries. Working Paper Series, Porto.
- Afanasieff, T., Lhacer, P., Nakane, M.**, (2002), The determinants of bank interest spreads in Brazil, Working Paper. Banco Central di Brazil.
- Arpa, M., Giulini, I., Pauer, F.**, (2001), The influence of macroeconomic developments on Austrian banks: implications for banking supervision. BIS Papers, 1, 91-116.
- Andreas Soteriou and Stavros A. Zenios** (1998) , financial institutions center *Efficiency, Profitability and Quality of banking services* , Department of Public and Business Administration , University of Cyprus, Nicosia, CYPRUS.
- Bouabedeli Ahlem and khalil abed razzek** (2001), L'évaluation de la performance des banque commerciales publiques Algériennes (rendement et risque) cas de la banque crédit populaire Algérien (1997-2000) , colloque du système bancaire Algérien et les changements économiques – réalité et perspectives –
- Bassem Salhi & Younes Boujelbene**, (2012) Performance of Tunisian Banks Following Transformations of Banking Activities, 1 Faculty of Economic Science and Management, University of Sfax, Sfax, Tunisia: <http://dx.doi.org/10.5539/ijbm.v7n23p31>
- Berger, A., Hanweck, D., Humphrey, D.**, (1987), Competitive viability in banking: scale, scope, and product mix economies. Journal of Monetary Economics, 20(3), 501-520.
- Barajas, A., Steiner R. Salazar, N.** (1999), Interest spreads in banking in Colombia, 1974-96. IMF Staff Papers, 46, 196-224.
- Bouragba Chwki** (2001), la method de (CAMELS) pour l'évaluation de la performance des banques islamiques , article de la l'université FARHET ABESS , faculté des sciences économiques – sétif – Algérie.
- Demirgüç-Kunt, A., Detragiache, E.** (1998), *Financial liberalization and financial fragility*. WorldBank and research department of IMF
- Demirgüç-Knut, A., Huizinga H.** (1999), Financial structure and bank profitability, World Bank Policy Research Working Paper, n 2430, August.
- Demirgüç-Kunt, A., Beck, T., Levine, R.** (2000), Financial Institutions and markets across countries and over time: the updated financial development and structure database. The World Bank Economic Review, 24(1), 77-92
- Dietrich, A., Wanzenried, G.** (2011), Determinants of bank profitability before and during the crisis: evidence from Switzerland. Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, 21(3), 307-327
- Joumou3 el koraychi Mohamed** (2001) ,L'évaluation de la performance des institutions bancaires cas des banques Algérienne (1994- 2000) , colloque sur le système bancaire Algérien et les **changements économiques – réalité et perspective-**.
- Makram Nouaili and Anis Ochi** (2015) , The Determinants of Banking Performance in Front of Financial Changes: Case of Trade Banks in Tunisia, **International Journal of Economics and Financial Issues**, 5(2), 410-417
- Mamatzakis, E., Remoundos, P.**,(2003), Determinants of Greek commercial banks profitability, 1989-2000. Spoudai, 53(1), 84-94
- Naceur, S., Goaid, M.** (2001), The determinants of the Tunisian deposit banks'performance. Applied Financial Economics, 11(3), 317-319.
- Naceur, S., Omran, M.** (2011), The effects of bank regulations, competition, and financial reforms on banks' performance. Emerging Markets Review, 12(1), 1-20.
- Nicholas C. Hope.** (2008),The Impact of Direct Investment by Foreign Banks on China's Banking Industry , Stanford Center for International Development Working Paper No. 362
- Ngoc-Anh Vo Thi.** (2009) , Banking Market Liberalization and Bank Performance: the Role of Entry Modes, University of Paris X at Nanterre
- Sadeg A.**,(2005),le *Système bancaire algérien (la réglementation relative aux banques et établissements financiers*, Alger, p.15.

Tobias Olweny , (2011) , EFFECTS OF BANKING SECTORAL FACTORS ON THE PROFITABILITY OF COMMERCIAL BANKS IN KENYA , Economics and Finance Review Vol. 1(5) pp. 01 – 30.

Voir article 03-11 de l'O.M.C traitant notamment la réglementation bancaire.

الملاحق

Dependent Variable: ROAA

Method: Least Squares

Date: 10/24/15 Time: 13:30

Sample: 2005 2010

Included observations: 6

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.506196	0.417392	-1.212759	0.2919
ETA	0.243127	0.057906	4.198671	0.0137
R-squared	0.815062	Mean dependent var	1.043333	
Adjusted R-squared	0.768827	S.D. dependent var	0.993331	
S.E. of regression	0.477598	Akaike info criterion	1.621106	
Sum squared resid	0.912399	Schwarz criterion	1.551693	
Log likelihood	-2.863319	Hannan-Quinn criter.	1.343238	
F-statistic	17.62884	Durbin-Watson stat	1.620731	
Prob(F-statistic)	0.013710			

Dependent Variable: ROAA

Method: Least Squares

Date: 10/24/15 Time: 13:19

Sample: 2005 2010

Included observations: 6

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.402650	0.978377	3.477852	0.0254
LATDB	-0.069951	0.027777	-2.518313	0.0655
R-squared	0.613224	Mean dependent var	1.043333	
Adjusted R-squared	0.516530	S.D. dependent var	0.993331	
S.E. of regression	0.690683	Akaike info criterion	2.358930	
Sum squared resid	1.908173	Schwarz criterion	2.289517	
Log likelihood	-5.076791	Hannan-Quinn criter.	2.081062	
F-statistic	6.341902	Durbin-Watson stat	1.718443	
Prob(F-statistic)	0.065474			